قد وقف هذه النسخة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم مالك البرين
والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان
الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا
حرره الفقير أحمد شيخ زاده
المفتش بأوقاف الحرمين
عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره
الصادر باختياره شره وخيره والصلوة على محمد الذي
انتشر به نهيه وامره وعلى آله المختصين بمن لا يدرك غوره
اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين
الابهري طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي
لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت
ان اكتب بالتماسهم اوراقا تتيسر بل تعسره وتعم تيسره والله خير
الميسرين والموفقين قال ايساغوجي اقول ان للمنطقيين
اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي اذا اراد ان يشرع
في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به
الكليات الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة
والعرض العام ومنها تتوقف معرفتها على بيان الدلالات
الثلث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ و
الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر الاول

هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو
الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت ان المدلول
هو الذي يلزم من العلم بشيء اخر العلم به والدلالة تنقسم الى
طبيعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة
الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي ثلثة
لان اللفظ الدال على معنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له
او على جزئه ~~[illegible]~~ اي يدل على جزء ما وضع له او يدل على
ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة
وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث
فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له
وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له
وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال
الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان
او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء

الذي في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كدلالة الانسان
اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة
التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج
اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن لان
الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق الدلالة الالتزامية
بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل و
كذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان
العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة
في الخارج قال ثم اللفظ الدال اقول لما فرغ من بيان الدلالات
الثلث شرع في تقسيم اللفظ فيقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد و
مؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة على جزء
معناه لان الرامي يدل على ذات له الرمي والحجارة تدل على
جسم معين فان كان الاول فهو المفرد وان كان الثاني فهو المؤلف
قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقه على اربعة اقسام الاول ان لا يكون
له جزء نحو ق علما والثاني ان يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد علما و

والثالث ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما و
الرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا نحو
الحيوان الناطق علما لان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص
قال والمفرد اما كلي واما جزئي اقول المفرد ينقسم الى جزئي وكلي لانه
اما ان يكون نفس تصور مفهومه اي من حيث انه متصور في
الذهن مانعا من وقوع الشركة فيه اي من اشتراكه بين
كثيرين او لا يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من
اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور امتنع عن
صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين
كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمتنع عن صدقه
على كثيرين وانما قيد الكلي والجزئي بالتصور لان من الكليات ما يمتنع
عن الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود
فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمتنع
عن صدقه على كثيرين والا لم يحتج الى دليل اثبات الوحدانية قال
والكلي اه اقول الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون

داخلا في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان داخلا في حقيقة جزئياته فهو
ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر و
الحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى
الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن
تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل
في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان لما عرفت من انه مركب من الحيوان
والناطق فقط فتعين انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية
ذاتية بل من العرضي لان الذاتي بذلك التفسير وما خالفه فهو عرضي
وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي فح يكون الماهية ذاتية لا يقال الذاتي
هو المنسوب الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء
الى نفسه وهو ممتنع لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية ليست
بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال والذاتي الكلي
اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع
او فصل لانه لا يخلو ان يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا بالخصوصية
ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان

جوابا

جوابا عنهما فاذا سئل عن كل واحد من الانسان والفرس لم يصلح
ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس بتمام ماهية كل واحد منهما
لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس
الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس
بالسؤال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم
الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب
ما هو فقوله كلي زائد لا طائل تحته وقوله مقول متناول للجزئيات
والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر من ان
الجزئي انما يقال على واحد شخصي وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع
لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو
يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام
وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا فهو نوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا او
بكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرها بما هم كان
جوابه الانسان لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم واذا

سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته
المختصة به فتعين انه اعني النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب
الشركة والخصوصية معا ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي زايد لا طائل تحته
كما مر وقوله مقول يخرج الجزئي والكلي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول
على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله مختلفين
بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض والتشخصات وقوله
في جواب ما هو يخرج الثلثة الباقية المذكورة وان كان في الذاتي غير
مقول في جواب ما هو بل مقولا في جواب اي شيء او في الوجود
ايضا كان قوله اشمل لدخل فيه الماهية المركبة من امرين متسا
ويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال اكتفاءه بالجنس بناء على بطلان
تركب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية وقوله ان الفصل
فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكره الجنس في التعريف وكذا اعني ما يميز
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه

يميز الانسان عما يشاركه في الحيوانية كالفرس والبغل والبقر وغيرها من الحيوانات
لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق
لان السؤال باي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره
وكل ما يميز الشيء عن غيره يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب
ليميز الانسان عن غيره ويرسم الفصل بانه كلي يقال على الشيء في
جواب اي شيء هو في ذاته قوله كلي جنس شامل للكليات الخمس
وقوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض
العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب
اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته
اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره
وذاته بل في عرضه قال واما العرض الخ اقول العرض اما لازم او
مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عنها
والاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة الى الانسان
وكل واحد منهما اي من العرض اللازم والعرض المفارق اما خاصة او

او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك
بالقوة والفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن ماهية
الانسان المختص بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل
عرض مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختص بها **ويرسم** اي الخاصة بانها
كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا **قوله** كلية مستدرك
كما مر غير مرة **وقوله** تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس
وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على حقايق **وقوله**
قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على ما تحتهما ذاتيا لا
عرضيا وان لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل
يعم الحقايق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة
والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض
لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختص بماهية واحدة والمتنفس
بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهياتها غير مختص بواحدة **ويرسم**
اي العرض العام بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا
قوله كلي زائد كما مر **وقوله** يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج

النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة فقط
وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون ممنع
التعريفات للكليات رسوما مبناه على امكان ان يكون لها
ماهيات اخر وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات متساوية
لها لكن المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم
بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم **قال** القول الشارح اما
اقول العلم على قسمين احدهما الشارح والاخر حجة لانه ان كان
تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري
فهو القول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا
الى المطلوب التصديقي فهو حجة واذا عرفت هذا فنقول من تلك
الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف
اعم من ان يكون حدا او رسما الحد قول دال على ماهية الشيء **قوله**
على ماهية الشيء يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو تعريف الحد وقيل
لم يجز تعريفه لئلا يتسلسل **قلت** لا نسلم لزوم التسلسل لان حد
الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود والحد التام هو

والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص

الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق
وهذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا
على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات
مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي يتركب عن الجنس البعيد للشيء
والفصل القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل
عن الانسان بما هو واجيب بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه
حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا
ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام وهو الذي يتركب عن الجنس القريب
للشيء وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما
كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة
التي هي من اثار الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة
بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر
يختص بالشيء واما الرسم الناقص وهو الذي يتركب عن العرضيات
التي يختص جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف

الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار مستقيم القامة بادي
البشرة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالا
نسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا اما
كونه رسما فلما مر من ان الخاصة اللازمة من اثار الشيء فيكون تعريفا
بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم
التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد
التام قال القضايا باب اه اقول لما فرغ عن القول الشارح شرع
في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب والقضية قول
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اي في قوله او كاذب فيه وهو الذي
يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في
القضية الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة
وهو اي القول جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح
ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فصل يخرج به
عن الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر والنهي والاستفهام
وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية

لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية
وفيه نظر والا فالقضية شرطية مثال الحملية كقولنا زيد كاتب والشرطية
اما شرطية متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
صدق قضية اخرى وهي موجبة اي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة
اي حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير قضية اخرى كقولنا ليس
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة
وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية
منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي
سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
قال والجزء الاول اه اقول الجزء الاول المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى
موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني اي المحكوم به منها يسمى محمولا
لانه انما وضع لان يحمل على شيء والنسبة التي ترتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة
حكمية ولم يذكره المصنف والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه
في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تاليا له وهو من التلو بمعنى التبع قال والقضية

اما موجبة اه اقول تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان
تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فان
القضية فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان
يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
قال وكل واحد منها اه اقول وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة
اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة
لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا جزئيا فالقضية مخصوصة
كما ذكرنا من المثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
اما تسميتها بمخصوصة فلخصوص موضوعها شخصا معينا وقد يقال
لها شخصية لكون موضوع القضية شخصا معينا جزئيا وان
لم يكن موضوعها اي موضوع القضية معينا جزئيا بل يكون غير
معين كليا فان بين كمية افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية
محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها و
اما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على
كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا لها والسور ماخوذ من

سور البلد فكما انه يحيط البلد كذلك ذاك يحيط افراد الموضوع وملخ
المحصورة اما ان يكون الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين اما
بالايجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة
كقولنا كل انسان كاتب وسالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسور
في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لا شيء لما ذكرنا وان كان الثاني
اي ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة
كقولنا بعض الناس كاتب او سالبة كقولنا بعض الناس ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض فقط وفي الجزئية السالبة نحو
ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن الموضوع
في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية
تسمى مهملة لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذا القسمة مثلثة
كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها
فلا يصدق الحصر عليها لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم
والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم فخروجها عن التقسيم
لا يخل بالانحصار قال والمتصلة اما لزومية اه اقول لما فرغ من تقسيم

الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما
الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والآخر اتفاقية
لانه ان صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما تنشأ
عن ذات المقدم توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة
ههنا ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والتضايف اما
العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان
طلوع الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار
موجودا فكانت الشمس طالعة فان وجود النهار معلول لطلوع
الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان
صدق التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة
بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الا
نسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية
الحمار بل توافق الطرفان على سبيل الصدق ههنا واما الشرطية
المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو

لانه ان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا فا
لقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم في هذه
القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على العدد وبامتناع ارتفاعهما
عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين
جزئي الاخيرتين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا و
هذا هو الحقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها
في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم
في هذه القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز
ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا وانما سميت هذه مانعة الجمع لاشتمالها على منع
الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب
فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر
واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين
ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر وان
لا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو
بين جزئيها في الكذب قال وقد يكون المنفصلات اه اقول المنفصلات

المذكورة يتركب كل واحدة منها من جزئين غالبا كما مر اي المنفصلة الحقيقة
ومانعة الجمع ومانعة الخلو وقد يتركب عن اكثر من جزئين اما المنفصلة
الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان
هذه الجميع لا يجتمع على عدد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان
عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع وبالعكس
لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف
لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم
ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه
مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا و
قد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم
ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير
مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا
خلف بل الحق ان الحقيقية تتركب عن حملية ومنفصلة كقولنا العدد
اما ان يكون مساويا لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه ولا

الثاني اعني قوله اوزايدا اه منفصلة والجزء الاول حملية واحد هذا العدد
اما مساوٍ لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا كان
زايدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية
اقيمت مقامها فظن انها مركبة عن ثلثة اجزاء ولكنها في الحقيقة
مركبة من الحملية والمنفصلة كما عرفت فلا يتركب الحقيقية الا من
جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها تتركب عن ثلثة اجزاء
فصاعدا وبيانها طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات
قال التناقض اه اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد
كاتب زيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفتا
بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احديهما صا
دقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف جنس يتناول
الاختلاف الواقع بين القضيتين والمفردين ومفرد وقضية
وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين

بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال
والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل و
غير ذلك وقوله بحيث يقتضي اخره اخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى
نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج
الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق
احدهما وكذب الاخرى لكن لا لذاته ذلك الاختلاف نحو زيد انسان
زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي
ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق
في قوة قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا
زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك اه اقول
القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا تخلو من ان يكونا
مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين
فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمان وحدات الاول
وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم يتناقضا نحو زيد

قايم عمرو ليس بقايم والثاني وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم
يتناقضا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالث وحدة الزمان
اذ لو اختلفتا فيها لم يتناقضا نحو زيد قايم ليلا زيد ليس بقايم نهارا
والرابع وحدة المكان لانهما عند اختلافهما فيها لم يتناقضا نحو زيد
قايم في الدار زيد ليس بقايم في السوق والخامس وحدة الاضافة
لانهما لو اختلفتا فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو زيد
ليس باب لبكر والسادس وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا
فيهما بان يكون النسبة في احديهما بالقوة والاخرى بالفعل لم تتناقضا
نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل
والسابع وحدة الكل والجزء لانه لو اختلف الكل والجزء لم يتحقق
التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كله
والثامن وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند
اختلاف الشرط كقولك الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض
الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فاعلم
ان القضيتين اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون

الاخرى

١٧

الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس
بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شي من الانسان
بحيوان بعض الانسان حيوان ولما كان هذا بيانا في المحصورات وطلوع ان ايراد
المص رحمه هذا القول ونقيض الموجبة الكلية الى اخره ههنا ليس في موضعه بعد
تحقيق المحصورات ذكر المحصورات اه اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان
محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية اي الكلية والجزئية
بان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكمية بقولنا بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة ايضا
لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما في الوحدات المذكورة وانما قلنا
لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين
قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب لا شي من الانسان بكاتب والجزئيتين قد
تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب
فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني قوله نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية
وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من

المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس اه اقول من
تلك الاصطلاحات المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا
والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف اي السلب والايجاب اي ان كان الاصل
موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء
التصديق والتكذيب اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا
كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان
حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا فقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا
ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولو قال المصنف
العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب
لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولئن
سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب
والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة
لازمة للاصل الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق
لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها يلزم صدق العكس والا لزم صدق
الملزوم بدون صدق اللازم فصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل

ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل
حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوا
فعلى هذا قول المصنف والتكذيب لا يكون الا خطاء قال والموجبة
الكلية لا تنعكس كلية اه اقول القضية الكلية التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان
تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانه ينتقض
بما اذا يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص
على كل الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان
انسان والا لزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان الذي
هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان
نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون بعض
الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية و
الاولى في ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض
الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
فيلزم المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او نقيم ذكر النقيض

الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو ممتنع كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو
محال قال والموجبة الجزئية اه اقول والقضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة
جزئية كما ان القضية الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه اذا
صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد
شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا و نقول
على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان ويلزمه لا شيء
من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف
او نضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر قال و
السالبة الكلية اه اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك
اي انعكاسها الى السالبة الكلية تبين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر
بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه وهو
بعض الانسان حجر وينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا
شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان

حجر الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا
شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو
مستحيل الصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان دائما قال والسالبة الجزئية
اه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس والا ينتقض بمادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق عكسه و
الا لصدق سلب الاعم عن بعض الاخص وانه محال لان كل اخص يستلزم اعمه
فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره فيصدق ولا يصدق
عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان
والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد قول لزوما لانه قد يصدق
العكس في بعض المواد مثلا بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا
وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس اه اقول المطلب الاعلى من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنها اي عن تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد من
القول اعم من ان يكون معقولا وملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق

من قولين والقياس المؤلف

قول واحد لبتا والقياس المؤلف من الاقوال فوق اثنين فالقول الواحد
لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوي وعكس نقيضه
وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها
بل يلزم ان يكون بحيث اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف
القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد
وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا في نفسهما الا انهما بحيث لو
سلما لزم عنهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنها يخرج به عن الاستقراء
والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم ان يلزم عنهما شيء آخر لامكان
التخلف في مدلولهما عنهما وقوله لذاتها يخرج به عن القياس الذي يلزم عنه
بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة
وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر
كقولنا أ مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان
ان أ مساو لج لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو للمساوي
مساو وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة
قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فاخذوا القياس في تعريفها وان اخذت

هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقتراني اه اقول القياس ينقسم
الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس
بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وكقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة
ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة ينتج النهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول
اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله
على اداة الاستثناء والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في
القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي هو
في النتيجة قال والمتكرر اه اقول اعلم ان المتكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى
حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا او
مقدما او تاليا وقد مر مثالهما آنفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص
في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر لانه اعم
في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها

الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس
الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون
ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب
والسلب في الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف هذا وهيئة التاليف
اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة
لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
نحو كل ج ب وكل ب ا وان كان بالعكس اي ان كان موضوعا في
الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا و
ان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى نحو كل ب ج وكل ب ا
فينتج بعض ج ا فهو الشكل الثالث فان كان محمولا في الصغرى والكبرى نحو
كل ج ب ولا شيء من ا ب ينتج لا شيء من ج ا فهو الشكل الثاني فهذه الاربعة
هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق قال الشكل الرابع اه اقول من هذه
الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا اي لا
يتحصل المطلوبية الا بالتعسر وانما يتحصل بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه
الباقية ما هو اقرب الى الطبع وهو الشكل الاول والباقية اعني الثاني والثالث

والرابع فرد عند الاحتياج الى الشكل الاول والذي له طبع مستقيم وعقل
سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقية اليه لمشا
ركته اياه في صغراه وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب
الذي هو اشرف من المحمول المتقدم متبين لان المحمول انما يطلب لاجله و
اعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى
فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة فالاخرى
سالبة والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف
في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان والحق الايجاب واذا ابدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان
الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر
ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب واذا ابدلنا الكبرى وقلنا لا شيء من الناطق
بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب
والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلفت
النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس كان الحق الا
يجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب هذا على تقدير

ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان و
بعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق
السلب ولم يذكر المص هذا الشرط فافهم والشكل الاول هو الذي جعل
معيار العلوم اه اقول لما كان الشكل الاول ابين الاشكال الاربعة اصلا والبواقية
مرتدة اليه عند الاحتياج ولهذا ما جعل معيار العلوم الاذكار اورده المص
مع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل دستورا اي قانونا ليستنتج منه المطلوب
وتوطئة لتفهم البواقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي
ان يكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة
الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب
الثاني ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب
الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا
بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع
ان يكون موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية

كقولنا

كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم
ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى يشترط في الشكل الاول والا
لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان
والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق السلب
واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق
السلب واذا قلنا وبعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب فافهم والقياس
الاقتراني اه اقول لما قسم المص القياس من قبل الى الاقتراني والاستثنائي
اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال القياس الاقتراني
اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين
شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين
المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من هاتين
الشرطيتين المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر في المطولات
واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج

اوفرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمتين

المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب

القياس المذكور من مقدمة حملية او مقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى

والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان و

كل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى حملية

قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة

منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج

او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين او

ليهما منفصلة والاخرى حملية قولنا كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين

واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت المتصلة

صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان و

كل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة

والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض واسود **قال** واما القياس

الاستثنائي اه **اقول** لما فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان

القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين احدهما

شرطية

شرطية والاخرى وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر او

رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود و

لو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما ان كانت

منفصلة فكقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد

زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت

هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء

عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فتبطل الملا

زمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون

اللازم فتبطل الملازمة ايضا كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية

الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين

سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض

احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر لامتناع الخلو بينهما كما رايت في المثال الثاني

فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان

شئت ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات فارجع الى الرسالة المطولة

لانه ينتفي اللازم ينتفي الملزوم يعني اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ان النهار لازم لطلوع الشمس وطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار

قال البرهان اه اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة اي الذي يجب
استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس
مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو
اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا
مطابقا للواقع غير ممكن الزوال واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي
ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس
الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا
وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة
بعد اخرى كقولنا شرب السقمونيا مسهل الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة
مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى وا
سطة تكرر المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته
النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات
وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل تواطؤهم
على الكذب كالحكم بان النبي عم ادعى النبوة واظهر المعجزة على يديه ومنها فطريات

١٩

قياساتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور
الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا قال
الجدل اه اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس
مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية كقولنا
العلم حسن والجهل قبيح والغرض في تركيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة
وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او من مقدمات
مظنونات والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم
كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات
تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت
النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت
النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات وهمية كاذبة و
الغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما ان يكون من جهة الصورة
فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال

ينتج ان تلك الصورة صالة واما ان يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان
وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض
الانسان فرس واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات
انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن
هذا آخر ما كتبنا من الاوراق
لايضاح ما في كتاب
ايساغوجي
تمت والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره اقول اعلم ان مهنا ثلث
مقالات الاولى في بيان مفهوم ماخذ الاسماء مع اسولتها واجوبتها والثانية في بيان
وجه الحمد ووجه تقديم البعض على البعض الاول في بيان المفهومات الحمد هو الثناء باللسان على
الجميل الاختياري قصدا مطلقا فالثناء جنس شامل له والشكر والمدح وباللسان احترازعن
الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء غير اللسان وعلى الجميل الاختياري لتحقق ماهية الحمد لان
الحمد لا يستعمل في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا على حسنه او على شجاعته وقصدا اي مقصودا
به تعظيم الممدوح احترازعن الاستهزاء وعن قول من قال فلان عالم كبير قد قرأ علي

فانه لا يقصد فيهما تعظيم الشيء المطلق اي سواء كان في بعد الاحسان او قبله احترازعن الشكر باللسان
لان الشكر باللسان يكون بعد الاحسان فقط والله علم لذات الواجب المستجمع بجميع الصفات
ولهذا قال الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب او غيره لانه على تقدير استجماع لفظ الله بجميع الصفات يكون الحمد لله
مقابلة للذي بجميع الصفات ولو لم يقل الحمد للواجب او غيره للاشتهار لزم اختصاص الحمد بوصف دون وصف
الواجب الوجود هو الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده فان قلت هذا يلزم تقدم الشيء
على نفسه او كون الشيء موجودا مرتين لانه لما كان الذات سببا وموجبا للوجود كان متقدما بالوجود
عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب فان كان الوجود المقدم عين الوجود المتاخر يلزم تقدم
الشيء على نفسه وهو باطل وان كان وجود المتقدم غير وجود المتاخر يلزم ان يكون الشيء موجودا مرتين و
هو باطل قلت اي ذاته من حيث هي هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الوجود
على نفسه ولا كونه موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر
التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم الذي غير الوجود المتاخر مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه
بالوجود فهذا الوجود غير الوجودين المتاخرين بالفرض فيحصل للذات وجود ثالث وهذا الوجود الثالث
ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات متقدما بالوجود ويمكن تقريره الى غير النهاية فيلزم التسلسل
وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا المحل من معترك الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته
والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه بل يكون عدمه ووجوده من غيره وهو الله وانما وجب
وجود الباري لانه موجد الاشياء والموجد لا يكون الا كذلك وانما امتنع نظيره لان وجود النظير مستلزم
للفساد وهو موقوف العالم كما بين في علم الكلام وانما سوى وجود الممكن وعدمه لانه لا يقتضي وجوده
وعدمه ولا يستغنيان بخلاف الواجب فانه يقتضي وجوده ويرفع عدمه بخلاف الممتنع فانه يرفع وجوده
ويقتضي عدمه ولا يرفعه اعلم ان للممكن عدما قديما وهو عدم الذي قبل وجوده وعدما حادثا وهو
العدم الذي بعد وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن من غيره هو العدم الحادث لا عدمه القديم

والا لم يوجد الاعدام القديمة لان العدم الذي قبل الوجود ان كان من غيره وهو الله كان هذا العدم مسبوقا بالارادة
وكل مسبوق بالارادة حادث فهذا العدم حادث فلم يوجد الاعدام القديمة مع ان المتكلمين قائلون بالاعدام
القديمة وعلم منه ان الاعدام اما حادثة او قديمة وكل واحد منهما اما وقوعي او فرضي فالعدم القديم الوقوعي
حاصل للممكن قبل وجوده والعدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي
حاصل للممتنع ولم يحصل له العدم الحادث الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي تحصل بعد الوجود ووجود الممتنع
محال فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع محال والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا
حاصل للواجب لا العدم القديم الوقوعي والعدم الحادث الوقوعي لان وجود الله تعالى ازلي و
ابدي منزه عن العدم الوقوعي و **المقالة الثانية** في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض
اما وجه الحصر فهو ان الشيء اما ان تسلب الضرورة عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول
فهو الممكن وان كان الثاني فلا يخلو اما ان تسلب عن طرفه العدم او عن طرفه الوجود والاول الواجب
والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس بحاصر لانه يوجد القسم في العقل ليس من الاقسام التي في
الحصر وهو ان يكون للشيء طرفان ضروريان قلت هذا القسم وقوعه محال لانه يلزم منه اجتماع النقيضين
بخلاف الاقسام الباقية فانها ممكن وانما قدم الواجب على الممتنع لان امتناع النظير موقوف على الواجب
لان الواجب نظير له والنظير له موقوف عليه للنظير لانه ما لم يثبت النظير لم يتصور التنظير فان
موقوفا عليه لامتناع النظير لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم بالنظير و
العرض موقوف على ما يقوم به فاذا كان موقوفا على النظير والنظير موقوفا على النظير له
فكان موقوفا على النظير له والنظير له موقوفا عليه لامتناع النظير لان الموقوف عليه للموقوف
عليه للموقوف موقوف عليه لذلك الموقوف فثبت ان امتناع النظير موقوف على الواجب
والموقوف عليه مقدم على الموقوف فلهذا قدم الواجب عليه وهذا الوجه يدل على تقدم الواجب
على الممتنع فقط واما الوجه الذي يدل على تقديم الواجب على الممتنع والممكن معا فهو ان الواجب

صفة جرت على من هي له وغيره صفة جرت على غير من هي له وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا
وحقيقة فان قلت الواجب صفة جرت على غير من هي له كالممتنع والممكن لان الواجب
وصف الوجود لا وصف الله تعالى كما ان الممتنع هو وصف النظير لا وصفه تعالى والممكن هو و
صف الغير لا وصفه تعالى قلت الوجود عين ذات الباري تعالى كما بين في علم الحكمة وقدم الممتنع
على الممكن لان الممتنع هو مسلوب الضرورة عن احد الطرفين والممكن هو مسلوب الضرورة عن
الطرفين معا فاعتبر الطرف المسلوب لان الطرف المسلوب واحد في الممتنع واثنان في الممكن
والواحد قبل المتعدد **المقالة الثالثة** في السؤالات مع الاجوبة فان قلت التحميد واجب لله تعالى
فلم يحمد الشارح بل اخبر عن ثبوت الحمد قلت المراد بالحمد اتيان ما يشعر بالتعظيم والاخبار عن ثبوت
الحمد لله تعالى مشعر بالتعظيم فان قلت الواجب اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب بمعنى الماضي لان كون الله تعالى واجبا قد وجد في الزمان الماضي
قلت الواجب يدل على الحال فان كون الله تعالى واجبا موجود في الحال وكون الواجب موجودا
قبل زمان الحال لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت لا عدم للواجب اصلا فلم قلتم
طرفه العدم غير ضروري قلت العدم الفرضي حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود للممتنع ايضا
فلم قلتم طرفه الوجودي غير ضروري قلت الوجود للممتنع فرضي لا وقوعي فان قلت يلزم من قوله الممكن
سواه ان يكون الممتنع ممكنا لان الممتنع ايضا مما هو غير الواجب وهو اي كون الممتنع ممكنا
محال قلت الضمير يرجع الى الواجب والممتنع معا وافراد الضمير باعتبار كل واحد فمعنى الممكن
سواه الممكن سوى كل واحد من الواجب والممتنع وهذا الجواب صحيح وبعضهم
اجاب بان المراد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو يشمل
الممتنع لان الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرف الوجود واعترض عليه بانه يشمل الواجب
ايضا فلم يكن لقوله الممكن سواه معنى ثم اجاب عنه هذا البعض بان المراد بالامكان العام الامكان
العام مقيدا بجانب العدم اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لا عن جانب

العدم والامكان العام بهذا المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليست بمسلوبة من جانب
الوجود ولكن يصدق الممتنع والممكن الخاص اما صدقه على الممتنع فظاهر لان الضرورة مسلوبة عن
جانب الوجود دون جانب العدم واما صدقه على الممكن الخاص فلانه اذا كانت الضرورة مسلوبة
عن طرفيه الوجود والعدم كانت مسلوبة عن طرف الوجود ضرورة وهذا الجواب ليس بصواب
لانه ليس مطابق لغرض الشارح وعدم مطابقته لغرض الشارح معلوم لمن له ادنى لب
ولانه يلزم من هذا الجواب قسم الشيء قسيماً له لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسيماً
له وانما قلنا قد جعله الشارح قسيماً له لان مقصود الشارح بيان الصفات المتغايرة
بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد على الآخر فيكون لكل واحد من الصفات الثلثة قسيماً
للآخر فيلزم قسم الشيء قسيماً له وهو ظاهر البطلان فان قلت قوله سواه مغن عن قوله وغيره
فيلزم التكرار قلت لا نسلم التكرار لان العطف تفسيري للاول وان سلم لزوم التكرار لكنه جاز
للتفنن في العبارة وهذا مرغوب عند البلغاء قال الصادر باختياره شره وخيره اقول اعلم
اولا ان الاختيار والارادة عند المتكلمين صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة مرجحة لوقوع مقدورات
الله تعالى في وقت دون وقت وعلى هيئة دون هيئة كذا بين في كتب الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان
قول الشارح هذا اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجب بالذات لا فاعل مختار
ونسبة مقدوره اليه كنسبة الاحراق الى الشمس اي كما ان ايجاد الشمس للاحراق واجب كذلك
ايجاد الواجب للمقدور واجب وايضا اشارة الى رد مذهب الثنوية والمجوسية لانهم قالوا
ان الله تعالى لا يقدر على الشر والا لكان شريراً اجيب عنه بان الخير والشر باعتبار ذاتهما ليس بخير ولا شر
بل بالنسبة الى غيرهما فيجوز ان يكون الشر الى الانسان شراً وبالنسبة الى الله لا يكون شراً فلا يكون الله تعالى
بسبب صدور الشر عنه شريراً حاصله ان خالق الشر هو الله تعالى ليس شريراً بل كان كاسبه وهو
العباد وانما قدم الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة الله الشر لا ارادته الخير لان
ارادة الله تعالى الشر مختلف فيه وارادته الخير وان كان مختلفاً ايضا لان الثنوية قائلون بان

فيه

فاعل الخير يزدان وفاعل الشر اهرمن والله تعالى منزه عن فعل الخير والشر لكن القائلين بعدم ارادة الله تعالى الشر اكثر من
القائلين بعموم ارادة الله تعالى الخير فكان ارادة الله تعالى الخير متفقا عليه بالنسبة الى ارادة الله تعالى الشر فكان
ذكر ارادة الله تعالى الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا والذي وقع في النزاع
فيه كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر فكان مقصودا بالذكر والمقصود اولى بالتقدم عن غيره ولان الشر اقل حروفا في
الكتابة من الخير والاقل لخفته اولى بالتقديم اولان في الخير حرف ثقيلا وهو الخاء وحرف فاعلة وهو الياء فكان ثقيلا
معتلا وفي الشر لا يوجدان فكان الشر خفيفا وصحيحا والخفيف الصحيح اولى بالتقدم او لان الشر بسبب الظلمة والخير
بسبب النور والظلمة مقدم على النور في كلام الله تعالى وجعل الظلمات والنور ولذا قدم الشارح الشر بسبب الظلمة وهو الشر
على سبب النور وهو الخير ابتاعا لكلام الله تعالى قال اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا اقول قيل عليه ان الاوراق
ليس بمكتوب بل المكتوب هو الحروف فلم قال الشارح ان اكتب اوراقا اجيب عنه بان هذا من قبيل ذكر المحل واراد
الحال يعني ذكر الشارح الاوراق واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق قال اعلم ان المنطقيين اصطلحوا انه
يجب استحضارها للمبتدى الى آخره اقول هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قيل لا نسلم كونه آلة
للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم قلت المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم سوى
المنطق وبعضهم اجاب بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرق الكلية يعرف بالطرق الجزئية التي يعرف
صحتها وفسادها بالمنطق الذي هو الطرق الكلية حاصله ان الطرق الجزئية آلة للمنطق الذي هو الطرق الكلية
وهي آلة للطرق الجزئية فيكون الكلية آلة للطرق الكلية لان الآلة للآلة للشيء آلة لذلك الشيء فيكون الشيء
آلة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة الطرق الكلية حينئذ يتوقف على معرفة الطرق الجزئية وهي
الجزئية يتوقف على معرفة الطرق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو اي الدور عبارة عن ان يتوقف الشيء على
ما يتوقف على ذلك الشيء باطل لانه يلزم منه توقف الشيء على نفسه كما اذا توقف أ على ب وب على أ كان
أ موقوفا على أ لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فلزم توقف الشيء على نفسه اعلم
ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحضارها هو الوجوب الجعلي الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو
ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يأثم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي

ولا الوجوب الشرعي لان استحضار الاصطلاحات سلب الضرورة عن امر وجودي لانه من الممكنات
ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يأثم العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي
والوجوب الشرعي **قال** ايساغوجي **اقول** هذا مركب من ثلثة الفاظ في لغة اليونان وهو ايساغوجي
ومعنى الاول في لغة اليونان بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث فحذف الف اجي للا
ختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس فان قيل المناسبة غير حاصلة بين المنقول عنه
والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما قلت لا نسلم وجوب المناسبة بينهما لان صاحب التسمية
اطلق التنبيه على الاستفهام والامر على النهي مع انه لا مناسبة بينهما اي بين الامر والنهي لان الامر
يدل على طلب الفعل والنهي على طلب ترك الفعل وبين التنبيه والاستفهام لان الاستفهام يدل
بالوضع على طلب الفهم والتنبيه ما لا يدل على الطلب لانه وضعية وانما جاز عدم المناسبة بينهما
لانه لا مناقشة في الاصطلاحات وبعضهم قال انه اسم للحكيم المستخرج للكليات الخمس فسموها بتسمية الكل
باسم المستخرج **قال** وهي النوع والجنس اه **اقول** انما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى عكسه
لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على النوع الكلي لان ما صدق عليه النوع قليل وما صدق عليه
الجنس كثير والقليل قبل الكثير وقدم ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى لما مر الا ان لان
النوع يقع في جواب ما هو والفصل لم يقع في جواب ما هو والواقع في جواب ما هو اشرف لانه تمام
ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقديم وقدم النوع على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان
والنوع معروض والمعروض مقدم على العارض لان المعروض متبوع والعارض
تابع والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان الجنس
امر مبهم غير متحصل بنفسه يحتمل اشياء كثيرة فيحصله الفصل
ويحصله ويزيل ابهامه فلا بد اولا من امر مبهم حتى يحصله شيء
ويزيل ابهامه وقدم على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان والجنس ذاتي
والذاتي اولى بالتقديم لان الذاتي نفس ماهية الشيء او جزؤه ونفس الشيء او جزؤه مقدم على العارض وقدم

مقدم على العارض لما مر انفا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصة قليل وما صدق
العرض العام كثير والقليل قبل الكثير **قال** والدلالة اه **اقول** انما قدم الدلالة على الدال والمدلول مع
ان الاولى عكسه لان الدلالة موقوف عليهما والموقوف عليه مقدم على الموقوف والجواب عنه انما قدم
لانه لما كان الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية واتصاف المدلول بالمدلولية كانت متقدمة عليهما
لان العلة لصفة الشيء متقدمة على كون الشيء متصفا بهذه الصفة وانما قلنا ان الدلالة موقوفة عليهما
لان الدلالة من الامور النسبية القائمة بالمنتسبين لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول فتكون موقوفة
عليهما واعلم ان المراد بالدلالة ههنا اعم من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اي سواء كان يلزم من التصور
بشيء التصور بشيء آخر ومن التصديق به التصديق بشيء آخر وانما قدم الدليل على المدلول لان علم
الدليل علة لعلم المدلول والعلة مقدم على المعلول **قال** والدلالة تنقسم الى الطبيعية اه **اقول** اعلم
اولا ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن فغير لفظية والدلالة
اللفظية منقسمة اما طبيعية وعقلية ووضعية كما ذكره الشارح رح مثال الدلالة اللفظية الوضعية
كدلالة زيد على معناه وهو الذات المخصوصة ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر والدلالة الغير
اللفظية منقسمة اما وضعية ان كانت بتوسط الوضع كالخطوط والعقود والنصب والاشارات
فان الواضع وضعها لمعان مخصوصة فان النصب مثلا كالخشب المنصوب في الماء يدل على ان هذا
المكان متعذر بالوضع وكذا غيرها واما عقلية ان لم يكن بتوسط الواضع كدلالة العالم على الصانع ولم يذكر
الشارح رح الدلالة الغير اللفظية باقسامها لان المقصود بالنظر للمنطق الدلالة اللفظية الوضعية لانها
المستعمل في علمها لا يخفى **قال** او يدل على ما يلازمه في الذهن **اقول** اي على شيء يلزم المعنى من العلم
بمفهوم اللفظ اي الدلالة الالتزامية هي التي يلزم من العلم بالملزوم العلم باللازم من غير احتياج
الى وسط وهو ما يقترن بقولنا لانه اي يقع محمولا للموضوع الذي هو اسم ان المصدر بلام التعليل
كالمتغير في دليل اثبات الحدوث للعالم وهو قولنا لانه متغير وكل متغير حادث فان المتغير وقع

نحو اللموضوع الذي وقع اسم ان المصدر بلام التعليل وهو العالم لان المضير في انه عبارة عن العالم
راجع اليه من غير احتياج الى علم اللازم في الجزم باللزوم بينهما وهذا هو معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو معتبر
في الدلالة الالتزامية كالزوجية للاربعة فانه يلزم من العلم بماهية الاربعة العلم بزوجية الاربعة قال
لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج اقول لانه ان دل على كل خارج لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية لان
كل خارج عن معنى اللفظ غير متناهية ولو دل على كلها لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان
قال لان الملازمة الخارجية اقول لا بد في هذا المقام من معرفة الملازمة مطلق والملازمة الخارجية والملا
زمة الزمنية ومعرفة اللازم والملزوم ومعرفة الشرط والمشروط واعلم ان الملازمة مطلق هي كون
الشئ مقتضيا للاخر في الخارج اي في نفس الامر كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج ثبت اللازم
فيه كالمثال المذكور وكالزوجية للاثنين فانه كلما ثبت طلوع الشمس في الخارج ثبت وجود النهار
فيه وايضا كلما ثبت ماهية الاثنين في الخارج ثبت زوجية فيه والملازمة الزمنية هي كون الشئ
مقتضيا للاخر في الذهن اي متى ثبت تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم فيه كلزوم
البصر للعمى فانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر في الذهن اعلم ان بين الملازمة
الخارجية والملازمة الزمنية عموما وخصوصا مطلق والملازمة الزمنية اعم من الملازمة الخارجية
لانه كلما ثبت الملازمة الزمنية لانه كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الخارج
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن وليس كلما ثبت الملازمة الزمنية ثبت
الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور
اللازم عند تصور الملزوم في الخارج فانه ثبت تصور البصر عند تصور العمى في الذهن ولم يثبت
في الخارج والشرط هو الذي يتوقف عليه الشئ ولم يدخل في ماهيته ولم يؤثر ويسمى الموقوف
بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالوضوء للصلوة فان الشرط موقوف عليه للصلوة
وليس بداخل فيها ولا تؤثر واذا عرفت هذا فاعلم الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الالتزا (الوضوء) انمية
لم يتحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما
بتحقق

لا يتحقق الصلوة بدون الوضوء واللازم اي عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة
الخارجية بط وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم
وانما قلت اللازم باطل لان العدم العمى اي الذي مفهومه عدمي يدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي
كالبصر دلالة الالتزامية لانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر في الذهن مع انه لم
يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور العمى في الخارج ثبت تصور البصر في الخارج
لان بينهما معاندة في الخارج وانما قلت ان مفهوم العمى عدمي ومفهوم البصر وجودي لان مفهوم العمى
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا فهو مفهوم عدمي ومفهوم البصر هو قوة الفعل تدرك بها
المحسوسات البصرية وهو مفهوم وجودي لانه ليس في معناه نفي وانما قيد مفهوم العمى بقوله عما
من شانه ان يكون بصيرا لاخراج الحجر والشجر فان الحجر والشجر لا يصدق عليهما عدم البصر لكن ليس من شانهما
ان يكونا بصيرين قال فمفعول اللفظ ينقسم الخ اقول فان قلت ان المنطقي لا يبحث من حيث
انه منطقي الا عن المعاني الموصلة لانها موصلة الى المجهولات فلم يذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما
كان افادة المعاني واستفادتها متوقفة على الالفاظ ذكرها فان قلت يحصل الافادة والاستفادة بالا
لاشارة قلت ان الاشارة تفهيم المحسوسات وفهمها دون تفهيم المعدومات والمعقولات
وفهمهما فان قلت يحصل باشكال الكتابة تفهيم للكل وفهمها محصولة كانت او معدومة
فلم احتيج الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤونة اشكال الكتابة اكثر من مؤونتها وضعوا
الفاظا لقلة مؤونتها قال والحجارة يدل على جسم معين اقول قيل عليه ان الحجارة لا يدل على جسم معين
بل على جسم غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذا اجيب عنه بان المراد بالتعين التعين النوعي
اي يدل الحجارة على الماهية المعينة وهو ماهية الحجر واعترض عليه بان الحجارة المرمية ليست ماهية نوع
الحجر بل فرد من افرادها اجيب عنه بانه لا وجود للماهية الا في ضمن فرد من افرادها فاذا كان فرد
من افرادها مرميا كانت الماهية مرمية قال صدق على اربعة اقسام اقول فان قلت الاقسام خمسة
وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وما كان للفظ جزء لا للمعنى كالنقطة كما قال الشارح ابن

الفارابي رح كذلك قلت لما كان مال القسمين وهما ما يكون للفظ ومعناه جزء لكن لا يكون لجزء اللفظ
معنى وما يكون للفظ جزء لا لمعناه واحدا عند الشارح رح منه بين القسمين قسما واحدا وانما قلنا
مالهما واحد لان كل واحد من هذين القسمين منحصر في عدم حصول المعنى بجزء لفظهما وان كان متغايرين
من جهة ان احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم الاخير يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام
ستة وهي الثلثة المذكورة وما لا يكون للفظ ولمعناه جزء كما اذا كان على النقطة في هذا القسم
راجع اما الى القسم الذي لا يكون للفظ جزء واما الى القسم الذي لا يكون لجزء لفظه معنى لان صدق
عدم كون المعنى لجزء اللفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ ولمعناه جزء كما اذا كان
على النقطة والثاني ما يكون للفظ ... لمعناه كالنقطة والثالث ما يكون للفظ ولمعناه جزء
لكن لا يكون لجزء لفظه معنى قال كالحيوان الناطق علما اقول اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق
علما وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق علما يكون بازاء الزاء في زيد اي
كما ان الزاء لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان وكذا الناطق في الحيوان الناطق لا يقصد به شيء
بمعنى كما ان الله في عبد الله لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق
على مفهوم ماهما الاصليان جزءان من مفهومهما المنقول اليه وليس عبد الله مفهوما ما الاصليان
بجزئين مع مفهومها المنقول اليه قال لان معناه الماهية الانسانية مع التشخص اقول فان
قلت الماهية الانسانية هو الحيوان الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق الماهية
الانسانية التي هي الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون مفهوم الشيء نفسه مع غيره وهو باطل
قلت لا نم انه يلزم منه كون الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص
مفهوم للفظ الحيوان الناطق علما وليس لفظ الحيوان الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم
ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره قال المفرد منقسم الى كلي وجزئي اقول
اعلم ان الكلي هو الذي يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتي سواء وقع على كثيرين
في نفس الامر او لم يقع فيه وسواء فرض وقوعه او لم يفرض فيدخل الواجب والشمس

واللاشيء في تعريف الكلي والجزئي هو الذي لا يمكن فرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض
صدقه على كثيرين لمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين فان قلت ما الفرق بين زيد وبين
اللاشيء فلم قيل ان احدهما وهو زيد جزئي والاخر وهو اللاشيء كلي مع ان كل واحد منهما لا يمكن فرض
صدقه على كثيرين اما زيد فلما مر آنفا واما اللاشيء فلانه لا شيء من الاشياء الخارجية والذهنية
يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين قلت الفرق بينهما هو ان زيدا
يمتنع فرض صدقه على كثيرين امتناعا ذاتيا ينافي الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق
اللاشيء على كثيرين بسبب ان نقيضه وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء الخارجية
والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي الامكان الذاتي وانما قدم الكلي على الجزئي
لان الكلي هو الموصل الى المجهولات والمقصود بالاصالة للمنطقي هو الموصل اليها ولهذا قدمه او لان
الكلي جزء للجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء منه كالحيوان فانه جزء
من الانسان والانسان مركب منه ومن غيره وهو الناطق والكل هو الذي يتركب من الاجزاء
كالانسان فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان الناطق واعلم ايضا انه لا بد بين المفهومين
من نسبة من النسب الاربع وهي التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص
من وجه لانه ان لم يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر فبينهما التباين كالانسان والفرس
فانه لا يصدق الانسان على ما يصدق عليه الفرس وبالعكس فان صدق كل منهما على ما صدق
عليه الاخر فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فانه كلما صدق عليه الانسان صدق عليه الضاحك
وبالعكس وان صدق احدهما على ما صدق عليه الاخر والاخر يصدق على بعض ما صدق
عليه الاول فبينهما العموم والخصوص المطلق كالحيوان والناطق فان صدق احدهما على بعض
ما صدق عليه الاخر وكذا الاخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص
من وجه كالحيوان والابيض واذا عرفت هذا فالنسبة بين الكلي والجزئي التباين لانه لا يصدق
كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الاخر وبين الكلي والكل العموم من وجه لصدقهما على

الانسان وصدق الكلي بدون الكل على الكلي البسيط اي الكلي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس
الاعم وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان و
صدق الكلي بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على جزء الجزئي وهو التشخص
والنسبة بين الجزئي والكل العموم من وجه لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون الكل على الجزئي البسيط
اي الجزئي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي على الانسان و
بين الجزئي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على التشخص وصدق الجزئي بدون الجزء على
زيد وصدق الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء العموم من وجه لصدقهما على
الحيوان فانه كل بالنسبة الى جسم نام حساس متحرك بالارادة لانه مركب منها وجزء بالنسبة الى
الانسان وصدق الكل بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء البسيط وانما ذكر
الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقيين له ليتضح مفهوم الكلي لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي
هو ضد مفهوم الكلي اتضح مفهوم الكلي لان الشيء يتضح زيادة الايضاح بتصور اضداده وانما قلنا مع
عدم تعلق غرض المنطقيين له لان تعلق غرض المنطقيين للموصل بالترتيب الى المجهولات والمو
صل بالترتيب لا يكون الا الكلي لانه تحصل الايصال بترتيب الكليات بعضها مع بعض الى المجهولات
الكليات ولا يحصل الايصال بترتيب الجزئيات بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا اي سواء
كانت المجهولات كليات او جزئيات فيكون الكليات موصلا وموصلا اليه والجزئيات
ليس موصلا وموصلا اليه فلا غرض المنطقيين تعلق للجزئيات قال اي من حيث انه متصور
اقول لما كان ظاهر هذه العبارة وهي نفس تصور مفهومه توهم ان المانع من الشركة هو التصور
الذي يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله اي من حيث انه متصور اي المانع من الشركة
هو المفهوم من حيث انه متصور لا جواب السائل تصور المفهوم المتصور اشار الى رد مذهب من قال
ان الموجود في الذهن هو التصور الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو ذو الصورة وانما كان المذهب
مردودا لان الصورة حالة في نفس شخصية جزئية وجزئية المحل يوجب جزئية الحال فلا

26

ولما كان كذلك فهو عرض عام كالماشي مثلا
عرض عام لسرايته في الانسان
شامل له ولغيره

بطرو الكلية للصورة بل على ذي الصورة قال وانما قيد بالتصور اقول يمكن ان يعتبر مفهوم
الكلي على اربعة اوجه الاول ما لم يمنع مفهومه والثاني ما لا يمنع نفس مفهومه والثالث ما لا
يمنع تصور مفهومه والرابع ما لا يمنع نفس تصور مفهومه وبيان الوجوه الثلثة الاول
مذكور في الحواشي فليطلب قال الكلي اما ذاتي او عرضي اقول فان قيل لم قيل ان الحيوان ذاتي
والماشي ليس بذاتي مع ان كل واحد منهما لاحق للانسان واعم منه قلت التمييز بين الذاتي
والعرضي غامض مشكل لكن للمنطقيين قاعدة يمكن التميز بها وهي انه اذا كان للشيء لواحق عامة
يكون اقدمها ذاتيا جنسا كالحيوان فانه اقدم بالنسبة الى ما بين اللواحق وهي الماشي للشيء
فان قيل لم جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا مع ان كل واحد منهما مختص
للنوع قلت ان القاعدة في التميز ان كان بما هو عوارض مختصة له يكون اقدمها ذاتيا
كالناطق مثلا فانه متقدم بالنسبة الى التعجب والضاحك لان النطق سبب للتعجب والتعجب
للضحك والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق متقدما على المتعجب والضاحك لانه سبب
قريب للتعجب وسبب بعيد للضحك وانما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي نفس ماهية
الشيء او جزؤه والعرضي عارض لماهية الشيء او لجزئه فيكون الذاتي معروضا والعرضي عارضا
والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي متقدما على العرضي قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان
اقول يمكن ان يكون هذا الكلام اشارة الى ان الكليات امور اضافية باعتبار ان الحيوان
مثلا جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه شامل له ولغيره وكلما كان كذلك فهو جنس فالحيوان
جنس بالنسبة اليه واما بالنسبة الى الناطق عرض عام لانه ليس داخلا فيه لكن شامل
له ولغيره كالملون فانه جنس ايضا بالنسبة الى الاسود وفصل بالنسبة الى الكثيف و
نوع بالنسبة الى المتكيف وخاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان
قال واذا سئل عن كل واحد من الانسان اه اقول اعلم ان ما هو يسأل به عن تمام
الماهية ولا يقع في جواب ما هو الا تمام ماهية المختصة او تمام الماهية المشتركة والمراد بالتمام

للشيء

رضا

يختلف

فان الكثيف هو الشيء الذي يعرض له العارض فيبدو
نحته الملون

بالنسبة الى الكثيف جسم ملون فانه يخرج بالملون ما ليس بملون كالهوى
والحيوان وغيرهما

الماهية المختصة وهو ان يكون للشيء ذلك الماهية حقيقة للشيء وان لا يكون له حقيقة غير ذلك الحقيقة
وبتمام الماهية المشتركة وهو ان يكون الجزء مشتركا بين الشيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما امر ذاتي
سوى ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك بين الانسان والفرس لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى
ذلك وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم يقل امر مشترك لانه يوجد الامر المشترك الغير الذاتي بينهما كالماشي
فانه مشترك بينهما لكن لا يكون ذاتيا بين الانسان والفرس فان قلت الجسم النامي والحساس
متحرك بالارادة كلها اجزاء مشترك بينهما ذاتيا لهما والحيوان غيرها لان الحيوان مجموع الجسم النامي
الحساس المتحرك بالارادة والمجموع مغاير لكل واحد منها فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة
على هذا التفسير مع انه تمام المشتركة قلت لا نم ان جزء الشيء غيره لما ثبت في موضعه ان جزء الشيء
لا هو ولا غيره فلا يكون الجسم النامي او الحساس او المتحرك بالارادة غير الحيوان وان لم يكن عينه
ولا يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما **قال** وقوله مختلفين بالحقايق **اقول**
فان قيل ان هذا القيد كما يخرج النوع يخرج ايضا فصول الانواع وخواصها فلم قال انه
يخرج النوع بقوله مختلفين بالحقايق والفصل والخاصة بقوله في جواب ما هو قلت ان
القيد الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان فصول الانواع
او فصول الاجناس وسواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس واما العرض
العام فلا يخرج الا بالقيد الاخير لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن لا يقال ان
الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو او في جواب ما هو قلت
المراد من قوله الجنس مقول في جواب ما هو تعيين الاصطلاح اي تعيين ان الجنس لا يكون
مقولا في جواب اي شيء هو بل مقول في جواب ما هو **قال** ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد **اقول** قوله على كثيرين اي على الافراد لان المراد بالكثيرين في تعريف النوع
هو الافراد واما المراد من الكثيرين في تعريف الجنس هو الماهيات والانواع فان قلت
ان الجنس مقول على الافراد فلم قلت المراد بالكثيرين في تعريف الانواع دون الافراد قلت

الجنس

انا نقول

ان مقوليته على الافراد لا بالذات بل ثانيا بالعرض لانه يقال اولا وبالذات على الماهيات
الموجودة من الافراد وبواسطتها على الافراد المتخصصات وتقابل ان يقال لا حاجة
الى قوله دون الحقيقة لان هذا القول احتراز عن الجنس والجنس خرج بقوله على كثيرين
بدون الحقيقة لان الجنس لا يكون مقولا على هذه الكثيرين بالذات **قال** وقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس **اقول** ولو قال قوله دون
الحقيقة يخرج الجنس لكان اولى لانه لا مدخل
بقوله بالعدد في الاخراج

لان الجنس
مقول
ايضا
والله
اعلم
بالصواب
تمت

ان ابا ها وابا اما ها قد بلغا في المجد غايتاها

ع ا ع ا ع ع ع ع

کورد کجه بن رقیبی صانرم کیم ملکدر کلکجینه قونشو شیطانلر بیله

انو کیجه اوبیمازم نه رقیبی کیجه دشمن اینکلوکدم کور بنا کامام بکی کلی

دیدم ای جان نه بکوک دل دلای کلمز کا محو بلاس

دیدکم بلمزمسن سحر اوی بیکا سنز گجر

اکه دل خسته دنا خسنک زکاتی یمه کم

غم یاغنرغه بیوب درد ایکله درمانسز گجر

عمری اه ساهم س

کرب اول سروکل اندام رقیبله ددم

اه کیم مدم اولبدر ینه دیدله بیری

انم بن وار کن اغیاری اینوکلکله مقام

السب تازی بونه بغلمه نه دکه خری

سدر به بنم اوبدعی باش الله کمزدم

کر اوبلدی قولم اول سروسهینک کمری

١٠٠٠٠٠٠ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩

العوامر ٤ النجوم علی ما الف

٤	٩	٢
٣	٥	٧
٨	١	٦

بسم الله الرحمن الرحیم

كتاب يعقوب

٢٩

ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها

اعلم ان في هذا البيت

قال الامام

لحمد الوهاب للمؤمن سبل الصواب والصلوة والسلام

الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب والصلوة والسلام

الحمد لله رب العالمين على نبيه محمد واله احمد الزواجر عن الاذناب الحاث على طلب الثواب

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين

اياك نعبد واياك

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا دعاء ختم قرآن

اللهم صل على محمد في الاولين وصل على محمد في الآخرين اللهم بفضل رحمتك
تقبل القرآن واقض بكرمك الحاجات وتجاوز بعفوك وغفرانك عن جميع السيئات
اللهم اجعل القرآن شفاء لصدورنا وسراجا لقبورنا ونورا لقلوبنا وشفيعا
لذنوبنا ودواء لامراضنا وعونا لنا في تحصيل اغراضنا ومسرتنا ومسائلنا
ودينا ودنيانا وآخرتنا آمين يا ارحم الراحمين اللهم اغفر لنا ولوالدينا
ولجميع اهل الايمان ببركة القرآن اللهم بلغ ثواب ما تلونا واجور ما قرأنا
الى ارواحهم بفضلك وكرمك يا حنان يا منان آمين يا مجيب باستغفار اللهم
زينا بزينة القرآن واكرمنا بكرامة القرآن وشرفنا بشرف القرآن والبسنا
بخلعة القرآن وادخلنا الجنة مع القرآن وارحم جميع امة محمد عم
بحرمة القرآن بفضل رحمتك وكرمك يا ارحم الراحمين ربنا اغفر لنا ولوالدينا
ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات
برحمتك يا ارحم الراحمين ويا قاضي الناظرين تم

لا يمكن ان يكون احترازا عن ... خوف ... للطول